جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوقيع على إتفاق السلم و المصالحة في مالي (2014-2022)

Algerian diplomacy's efforts to sign the Peace and Reconciliation Agreement in Mali (2014-2022)

سلامة الصاق فرابي،طالب دكتوراة*
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر ، slama-sadokfarabi@univ-eloued.dz
مخبر التحولات القانونية الدولية و انعكاساتها على التشريع الجزائري
الدكتور /خالد بقاص ، أستاذ محاضر صنف أ
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر ، beggas-khaled@univ-eloued.dz
مخبر التحولات القانونية الدولية و انعكاساتها على التشريع الجزائري

تاريخ الإرسال: 2023/03/26* تاريخ القبول 2024/06/02 * تاريخ النشر: 12/ 06 /2024

ملخص:

تركز الدراسة الموسومة بـ **:" جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوقيع على إتفاق السلم و المصالحة في مالي (2014-2022)"** على دور الدبلوماسية الجزائرية في دفع أطراف النزاع في مالي للتوقيع على" مسار الجزائر"، لوضع حد للنزاع الذي دام أكثر من نصف قرن،

حيث اتخذت الدبلوماسية الجزائرية مسارات مختلفة نحو الوصول إلى توقيع الاتفاق، انطلاقا من معالجة الخلفية التاريخية، وتشخيص الواقع السياسي والاقتصادي، بغية الوصول إلى حلحلة المسائل الأمنية التي يعاني منها المواطن المالي، والتي تنسحب سلبا على دول الجوار ومنطقة الساحل بأكملها.

الكلمات المفتاحية:

الجهود الدبلوماسية الجزائرية ، النزاع في مالي ،إتفاق السلم و المصالحة في مالي ، مسار الجزائر.

Abstract:

*The study tagged: "**The efforts of Algerian diplomacy in signing the peace and reconciliation agreement in Mali (2014-2022)**" On the role of Algerian diplomacy in pushing the parties of conflict in Mali to sign the "Algeria process", to put an end to the conflict that lasted for more than half a century, as Algerian diplomacy took different paths towards reaching the signing of the agreement, based on addressing the historical*

* **سلامة الصادق فرابي**

background, and diagnosing the political and economic reality, in order to reach a solution to the security issues suffered by the Malian citizen, which negatively affect neighboring countries and the entire Sahel region.

Keywords:

Algerian diplomatic efforts ,the conflict in Mali, the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali, the Algiers process.

مقدمة:

شهدت الدول الإفريقية منذ استقلالها، اضطربات داخلية مست كل القطاعات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر على بناء الدولة في القارة الإفريقية، لاسيما في منطقة الساحل والتي تعرف في أدبيات العلاقات الدولية بقوس الأزمات،بسبب انتشار النزاعات فيها بمختلف أنواعها، فقد عرفت مالي منذ استقلالها أزمة تمرد داخلي بين حركات مسلحة متمركزة في شمال البلاد ضد الحكومة المركزية الموجود في الجنوب، مما هدّد الأمن والاستقرار ليس فقط في دول منطقة الساحل وإنما في معظم دول الجوار الجغرافي مع مالي، ومن بينها الجزائر.

لقد ساهمت الجزائر استنادا لرصيدها التاريخي في الوساطة الدبلوماسية لإيجاد تسوية نهائية للنزاع في مالي من خلال جمع أطراف النزاع على طاولة المفاوضات وقد توّجت جهودها بالتوقيع على إتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن "مسار الجزائر" .

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على إسهامات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع المالي الذي امتد لأكثر من 50 سنة أي منذ سنة 1963 تاريخ أول تمرد ضد الحكومة المركزية وإلى غاية 2015 تاريخ التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة. واستنادا لما سبق تطرح الدراسة الإشكالية التالية: **كيف ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في دفع أطراف النزاع للتوقيع على اتفاق السلم و المصالحة في مالي سنة 2015؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع في مالي؟

ما أهم المحطات التاريخية للنزاع في مالي ؟

فيم تمثّل دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع في مالي؟

ما أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ بنود إتفاق السلم والمصالحة في مالي؟

وكإجابة أولية على السؤال الرئيسي للدراسة، إقترحت الدراسة صياغة الفرضية التالية :

الوصول للتوقيع على اتفاق سلام مرتبط بقراءة وتشخيص دقيقين لأبرز التحديات الداخلية والخارجية.

اعتمدت الدراسة نظرية الدور، والذي تتضمن عددا من المقولات والعناصر التي يمكن عبرها فهم المسارات المختلفة التي انتهجتها الدبلوماسية الجزائرية وصولا إلى لحظة توقيع اتفاق السلم والمصالحة.

ستقسم الدراسة وفق البناء الهيكلي التالي:

المحور الأول: سيتطرق للجذور التاريخية للنزاع في مالي.

المحور الثاني: سيتناول أهم دوافع السياسة الخارجية الجزائرية للتوقيع على اتفاق السلم و المصالحة .
المحور الثالث: سيبرز تحديات تنفيذ مسار الجزائر "اتفاق السلم والمصالحة في مالي" على أرض الواقع.

المحور الأول
الجذور التاريخية للنزاع في مالي

اتخذت الجزائر العديد من الخطوات المهمة لحل النزاع الداخلي في مالي، والوصول إلى تسوية نهائية مع طرفي النزاع (جبهة تحرير الأزواد الطوارق في شمال) من جهة و (الحكومة المركزية) في الجنوب من جهة أخرى. قبل إستعراض الجهود الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة ، ينبغي إعطاء لمحة عامة حول السياق التاريخي للأزمة المالية و هذا ماسيتناوله هذا المحور، والذي سيستعرض كرونولجيا الأحداث التاريخية التي صاحبت تمرد الشمال على الجنوب عبر أربعة محطات رئيسية . بعدها تتطرق الدراسة إلى سلسلة المفاوضات التي جمعت الأطراف المتنازعة في الجزائر لاسيما إتفاق السلم و المصالحة في مالي بوساطة جزائرية ورعاية أممية.

1- السياق التاريخي للنزاع الداخلي في مالي:

تعتبر الأزمة في مالي ، أزمة داخلية ذات طبيعة إجتماعية و هوياتية ، فبعد إستقلال مالي سنة 1960، وجد قبائل الطوارق - المعروفون بالترحال كأسلوب لعيشهم بين دول منطقة الساحل - أنفسهم محاصرين بقوانين صارمة من قبل الحكومة العسكرية في جنوب مالي وبسياسات تهميش وإقصاء واسعتين انعكست على حياة سكان المناطق الشمالية الغنية مما اضطرهم إلى التمرد على السلطة السياسية، فمنذ عام 1963 إلى عام 2012 ، كانت هناك أربع حركات تمرد للطوارق بين الشمال والجنوب.

وبالرغم من اتفاقيات السلام وبرامج نزع السلاح وغيرها من الوساطات الدبلوماسية الإقليمية لا سيما من طرف الجزائر، فقد اتُهمت السلطة المركزية في مالي بتهميش المناطق الشمالية ، ونتيجة لذلك ، لا تزال العلاقات متوترة بين الشمال والجنوب.

1.1-تمرد سنة 1963- 1964: (1st Touareg rebellion)

يعتبر هذا أول تمرد من نوعه تقوم به قبائل الطوارق في كيدال ضد الحكومة. بعد إستقلال مالي عن فرنسا سنة 1960،قامت الحكومة المالية بسن قوانين سياسية وإجتماعية صارمة تعيق من حرية تحرك طوارق البدو في شمال مالي ومعادية لنمط عيشهم وعاداتهم، كما أنها تهدد مصالح نبلاء الطوارق، خاصة أنهم يعيشون وفق مجتمع داخلي منظم تنظيما هيراركيا.

تم تنظيم هذا التمرد من طرف بعض الأطراف المنتمين لطبقة النبلاء في عشيرة الطوارق ، بالرغم من وجود إنقسام داخلي بين مؤيد لحمل السلاح ضد الحكومة وآخر معارض لها ،لكون أن هذا التمرد سيولّد ردّ فعل عنيف من قبل الجيش المالي، و يعتبر "أمنوكال" "amenokal" (Pezard,p5-22,2015) ،من بين نبلاء الطوارق في شمال مالي، الذي أعلن رفضه لحمل السلاح في وجه الحيش المالي ، لأن هذا الفعل

سيدفع الحكومة المالية إلى القيام بعمليات انتقامية ضد كل سكان شمال مالي ، مما يزيد من ممارسات التهميش والإقصاء ضد سكان المنطقة.

إنتهى هذا التمرد بإستخدام الجيش المالي للقوة العسكرية ضد المتمردين في الشمال، بالرغم أن تمرد 1963-1965 لم يشارك فيه كل سكان الشمال، إلا أنهم دفعوا ثمن تمردهم عن السلطة المركزية، مما أدى إلى فرار أعداد كبيرة من طوارق شمال مالي نحو الجزائر وليبيا. ونتيجة لعدم جدية السلطة المركزية في تطوير المناطق الحدودية في شمال مالي واستمرار سياسات التهميش والإقصاء، برز تمرد ثان لطوارق شمال مالي ضد الحكومة.

2.1-تمرد سنة 1990-1996: 2(nd Touareg rebellion)

كان الدافع الأساسي لتمرد الطوارق الثاني ضد حكومة مالي هو التهميش الاقتصادي والسياسي لمنطقة أزواد الواقعة في الشمال ، و إلى جانب ذلك ، زادت موجات الجفاف التي ضربت منطقة الساحل في السبعينيات والثمانينيات وإنخفاض الثروة الحيوانية ، من سخط السكان ضد فشل الحكومة في إيجاد الحلول الإقتصادية،وعدم إهتمامها بالمشاكل التي يعاني منها شمال مالي خاصة في مناطق(تمبكتو ،كيدال وغاو).إضافة إلى هجرة شباب الطوارق إلى ليبيا هربا من الأوضاع الإقتصادية المتدهورة وإستقبالهم الجيد من طرفالسلطات هناك و توفير حاجياتهم وحتى منحهم الجنسية الليبية، واستفادتهم من تدريبات عسكرية ليستخدمهم نظام القذافي كمقاتلين في حربه ضد تشاد. كلها عوامل ساعدت على القيام بتمرد سنة 1990. وقد كان للرئيسي الليبي "معمر القذافي" دورا كبيرا في تعبئة شباب الطوارق في شمال مالي للتمرد على الحكومة المالية و دعمهم بالسلاح و المال ، بهدف سيطرة ليبيا على منطقة الساحل ولعب دور إقليمي بارز (Grégory,2015)،فقام بدعم مجتمعات الطوارق المتحمسة لتحرير أنفسهم من دول منطقة الساحل و تأسيس دولة موحدة تضم جميع طوارق المنطقة بهدف سيطرة ليبيا عليهم وزيادة نفوذها في المنطقة.

يبدو أن التدخل الليبي في تدعيم متمردي الطوارق ، أدى إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا و النيجر أين قطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما في سنة1981 (Pierre, P151, 2017).

زاد توتر العلاقات بين متمردي طوارق و الحكومة المركزية، مما أدى إلى إلى إعلان حالة تمرد إمتدت من الفترة 29-06-1990 إلى غاية 27-03-1996 ؛ في هذه الفترة لعبت الجزائر دورا كبيرا في إنهاء حالة التمرد و هذا من خلال التوقيع على اتفاقية تمنراست سنة 1991 بين طرفي النزاع، أين تم التوصل إلى إتفاق من شأنه ايقاف التمرد العسكري لشمال مالي ضد السلطة المركزيةفي سنة 1995 (Diplomacy). غير أن عدم التزام مسؤولي الحكومة المركزية بوعودهم إتجاه طوارق شمال مالي بمنحهم حكما ذاتيا ، أدى إلى إنفجار الوضع مجددا والإعلان عن ثالث عملية تمرد مسلح منذإستقلال مالي سنة 1960.

3.1- تمرد سنة 2006-2009: (3rdTouareg rebellion)

تجددت أعمل العنف المسلح في شمال مالي ، في 23 ماي من سنة 2006 ،عندما فر أكثر من 150 ضابطا من قبائل الطوارق من الثكنات العسكرية في مناطق(كيدال ،ميانكا وتيساليت) وحمل السلاح ضد السلطة المركزية (Rabasa,2011,P117).

قاد حركة التمرد ضابط سابق يدعى "إياد آغا غالي"،أين أعلن عن تشكيل جبهة "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير"Democratic Alliance for Change

و كان من بين مطالب قادة التمرد ،ضرورة تنفيذ السلطات المركزية في بماكو مخرجات اتفاق تمنراست سنة 1991والميثاق الوطني لسنة 1992 من خلال إعطاء صلاحيات سياسية أوسع والحصول على المزيد من الحكم الذاتي للمناطق الشمالية.(Pezard, P15)

تم إنهاء هذا التمرد عبر الوساطة الدبلوماسية التي قامت بها الجزائر بين طرفي النزاع ، و قد وضعت الجزائر شروطها لقبول الوساطة ، حيث طلبت من قادة التمرد عدم إشراك طوارق النيجر كطرف في النزاع و عدم مطالبتهم بالإستقلال أو الإنفصال عن مالي ، وبالتالي فإن الرؤية الجزائرية لحل النزاع كانت تتماشى مع مصالح الحكومة المالية في الحفاظ على وحدة أراضيها.

4.1-تمرد سنة 2012-2013: (4thTouareg rebellion)

أخذ هذا التمرد صدى كبيرا على المستوى العالمي ،خاصة عندما أعلنت جبهة تحرير الأزواد إنفصالها عن شمال مالي و قيام دولتهم ، كما حدث هذا التمرد من خلال سياق عام تميّز بتغيرات جيوسياسية في المنطقة و من بين الأسباب التي أدت إلى إندلاع تمرد سنة 2012 النقاط التالية :

- إنهيار النظام في ليبيا و إغتيال رئيسها"معمر القذافي" ، أجبر أعدادا كبيرة من طوارق مالي مغادرة ليبيا والدخول إلى شمال مالي .

- التكوين العسكري الذي تلقاه شباب الطوارق في ليبيا و الإنقسامات التي حدث في ليبيا ورغبة كل منطقة في الإنفصال ،كلها عوامل حفزت هؤلاء الشباب للعودة إلى مالي ،و حمل السلاح ضد الجيش والمطالبة بإستقلال المناطق الشمالية عنها .

- إنتعاش تجارة المخدرات جعل من شمال مالي منطقة عبور إستراتيجية لتجارة المخدرات مما حقق لها موارد مالية كبيرة ، و مكّن قادة التمرد من شراء مختلف الأسلحة.(Grégoire, 2013)

- إنشار الجماعات المسلحة الموالية لتنظيم القاعدة في المنطقة وتحالفاها مع قادة التمرد من جبهة تحرير الأزواد ضد السلطة المركزية.

- تنديد قادة التمرد الذين يقودمهم "إبراهيم أغ باهانجا" ، بعدم إلتزام الحكومة المركزية بمخرجات اتفاقيات الجزائر(جانت1990- تمنراست1991- الجزائرالعاصمة1994 –الجزائر العاصمة 2006) (خلفون،2017،ص229) ، لا سيما فيما يتعلق باللامركزية وتنمية المناطق الشمالية ، التي كانت تعاني من

الجفاف وما خلفته من آثار كبيرة على الأراضي الزراعية و الثروة الحيوانية، كما أنها عارضت، المحاولات المستمرة لعسكرة المنطقة والانتشار الكبير للجيش المالي في المناطق الشمالية.

المحور الثاني

دوافع السياسة الخارجية الجزائرية للتوقيع على إتفاق السلم و المصالحة في مالي

في هذا المحور ستحاول الدراسة تحديد أهم الدوافع والأسباب التي فعّلت الآليات السياسية والدبلوماسية الجزائر تجاه السعي لحل الأزمة في مالي ، كما سيتم بحث إتفاق السلم والمصالحة في مالي والمنبثق عن مسار الجزائر.

I- دوافع السياسة الخارجية الجزائرية لحل الأزمة في مالي

أولت الجزائر أهمية كبيرة للتعاطي مع مختلف القضايا في فضائها الجيوسياسي وجوارها الإقليمي، معتمدة في حلها للأزمات الإقليمية على مقاربة الأمن الإقليمي المركّب بإعتباره إمتدادا للأمن القومي للدول المشكلة للفضاء الإقليمي، وبحكم الجوار الجغرافي الذي يربط الجزائر بمالي، فإن ما يحدث من توترات سياسية ونزاعات أمنية في منطقة الساحل يؤثر مباشرة على الأمن القومي للجزائر، وهو ما استدعى تفعيل آلياتها الدبلوماسية لحل الأزمة في مالي للإعتبارات التالية:

الدوافع الجيوسياسية:Geopolitical Motives

يمثل العامل الجيوسياسي أحد أهم العوامل المحركة للسياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع دول الجوار، خاصة تلك المناطق التي تعاني من أزمات أمنية داخلية، وأن التحرك الدبلوماسي الجزائري في الأزمة المالية كان وراءه تحقيق أهداف جيوسياسية مرتبطة بالأمن القومي الجزائري، خاصة أن طول الحدود الجغرافية بين الجزائر وشمال مالي يزيد عن 1300 كم .(Bensassi,2015)
هذا الخط الذي يعتمد في تجارته على المناطق الجنوبية للجزائر عن طريق آلية المقايضة. و نظرا لشساعة الحدود الجغرافية بين البلدين ، فإن كل ما يحدث من تفاعلات داخل مالي يؤثر بشكل أو بآخر على الأمن القومي الجزائري باعتبار أن الجزائر مرتبطة بشمال مالي عن طريق قبائل طوارق الأزواد، كما أن هناك إرتباطا إثنيا بين طوارق شمال مالي وطوارق جنوب صحراء الجزائر، وبالتالي فإن السياسة الخارجية تتحرك وفق المقومات الجغرافية للدولة، فالأزمات الأمنية والسياسية والإقتصادية التي تعاني منها مالي مع شساعة حدودها مع الجزائر، كلها تؤثر في التوجهات الرسمية للسياسةالخارجية للجزائر على المستوى الإقليمي. لذلك فإن التحرك الدبلوماسي الجزائري في الأزمة المالية هو تحرك طبيعي فرضته جغرافية المنطقة المتاخمة للحدود الجزائرية.

الدوافع الأمنية :Security Motives

يحتل البعد الأمني مكانة أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية في تعاطيها مع الأزمة المالية، بحكم أن مالي أصبحت من الدول الهشة، نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة مختلف الأزمات الإقتصادية والإنقسامات السياسية وغياب الحوكمة الديمقراطية وإنتشار الفساد السياسي وممارسة الإقصاء والتهميش على مختلف فئات

المجتمع ، مما ولّد حالة غليان على المستوى الإجتماعي، لتدخل البلاد في دائرة العنف المسلح وانتشار الجماعات الإرهابية، هذه التهديدات الأمنية جعلت الجزائر تتحرك من أجل وقف انتشارها نحو الحدود الجزائرية. لذلك برزت العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال دراسة ميدانية للأزمة المالية أكّدت بأن مالي لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية ومختلف التحديات الإقتصادية والإجتماعية.(قارة،2011،ص69) هذا فضلا على أنها أصبحت تتصدر المراتب العشرين الأولى ضمن قائمة الدول الهشة (Fragile states) لسنة 2021 فقد احتلت مالي المرتبة 19 عالميا ضمن الدول الأكثر هشاشة منالناحية الأمنية والسياسية وتدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية و هذا وفق لتقرير الأمم المتحدة الخاص بمؤشر الدول الهشة 2021.(Peace, 2021)

ويعود اهتمام الجزائر بالأزمة في مالي من الناحية الأمنية إلى النقاط التالية :

- ✓ قطع الطريق أمام أي محاولات لتأثير مطالب جبهة الأزواد الطوارق الإنفصالية على قبائل طوارق جنوب الجزائر، خاصة أن هناك علاقة مصاهرة بين العشيرتين.
- ✓ تفادي تكرار التجربة الليبية في مالي وإنقسامها إلى مليشيات مسلحة وحكومات متعددة.
- ✓ إنتشار الفساد السياسي والإقتصادي بين أوساط مسؤولي الحكومة في مالي و فشلهم في تحقيق الأمن والإستقرار والنمو الإقتصادي، مما أدخل البلاد في قائمة الدول الفاشلة (Failed States).
- ✓ تدخل القوى الأجنبية في الأراضي المالية، يزيد من تعقيد الوضع الأمني في مالي مما ينعكس سلبا على الأمن القومي الجزائري.
- ✓ إنتشار عدد كبير من الجماعات الإرهابية في شمال مالي مع الحدود الجزائرية على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين وما يسمى بـ" كتيبة المرابطين"، إضافة إلى ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام المعروف اختصارا بـ"تنظيم داعش".(بورنان،2020)
- ✓ تدارك غياب الجزائر عن الساحة الإقليمية والقارية خاصة بعد سنوات من الإنكماش في النشاط الدبلوماسي بسبب مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة .(بورنان،2020)
- ✓ تحالف الجماعات المتمردة في شمال مالي خاصة حركة تحرير الأزواد مع التنظيمات لمسلحة.

إن الممتبع للأزمة في مالي ، يجد هناك تداخل بين مختلف الفواعل التي عقدت من المشهد الأمني والسياسي في مالي ،تنوعت تلك الفواعل بتنوع مصالحها ، فهناك تنظيمات إرهابية مسلحة والجماعات متمردة ، إضافة إلى تدخلات لقوى أجنبية للمحافظة على مصالحها الإقتصادية ونفوذها السياسي ، هذا ما جعل مالي تتحول إلى ساحة صراع بين مختلف الفواعل المتنافسة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير السياسي و النفوذ الإقتصادي معلنة بذلك عن بداية فصل جديد لمحاولة(بلقنة*) مالي على أساس عرقي.كل هذا الأحداث المتسارعة تضع

الأمن القومي الجزائري في موضع تهديد حقيقي، منذ الإنفلات الأمني التي شهدته مالي في عام 2012 عندما سيطرت الجماعات الإرهابية المسلحة على شمال مالي المتاخم للحدود مع الجزائر.

3-الدوافع الإقتصادية: Economic Motives

تسعى الجزائر جاهدة لحل الأزمة المالية من خلال مقاربة متعددة الأبعاد أين يأخذ العامل الإقتصادي فيها أهمية قصوى في السياسة الخارجية الجزائرية ، وتكمن أهمية العامل الإقتصادي في ملف النزاع في مالي، لكونها تعتبر من أغنى دول منطقة الساحل الإفريقي و من أفقر شعوب العالم، فهي تمتلك إحتياطات كبيرة من المعادن الطبيعية وفقًا لتقديرات عام 2019، إذ بلغت رواسب الذهب 800 طن و نحو ملياري طن من الحديد ، و5200 طن من اليورانيوم، و10 ملايين طن من المنغنيزيوم (Kamer,2022).كل هذه الإمكانيات تجعل المنطقة محل تنافس قوى كبرى (فرنسا ، روسيا ، الصين ، الولايات المتحدة)، فضلا عن دور الفواعل غير الدولتية (الجماعات المسلحة غير الرسمية، الحركات المتمردة) ، وسعيه للوصول لتلك الثروات باستخدام مختلف الوسائل العسكرية، ومن أجل مكافحة انتشار الجماعات الإرهابية ووقف تمرد جماعات الطوارق شمال مالي، عملت الجزائر على تطوير المناطق الحدودية في شمال مالي (تمبكتو،كيدال،غاو) بمختلف المشاريع الإقتصاية كما أنها قدمت منحا و قروضا مالية لترقية تلك المناطق. فصانع القرار الجزائري كان له إدراك عميق بمدى إرتباط الأمن بالتنمية ، فكلما كانت المناطق الشماليه لمالي متطورة إقتصاديا وينعم سكانها بحد معين من الرفاهية الإجتماعية كلما كان الوضع السياسي والأمني أكثر إستقرار وقطع الطريق أمام الإستقطاب التي تمارسه الجماعات الإرهابية مع سكان تلك المناطق و بالتالي حماية الأمن القومي الجزائري.

فالجزائر لم تتفاعل مع الأزمة المالية لإعتبارات جيوسياسية أو أمنية أو إقتصادية فحسب وإنما هناك إعتبرات ثقافية وإثنية وهوياتية، فالجزائر لديها رابط ثقافي مع مالي ،كما أن أغلب سكان مالي يدينون بالديانة الإسلامية -أكثر من 90% من سكان مالي مسلمين(Samake,2019,P 538)- زيادة على ذلك هناك إمتداد للزاوية التجانية الجزائرية في مالي، إذ تنتشر هذه الطريقة الصوفية بنسبة معتبرة في مالي وفي غرب إفريقيا عموما.

II- إتفاق السلم و المصالحة في شمال مالي (مسار الجزائر) :

في شهر مارس سنة 2015 ، و بعد مفاوضات طويلة توصلت الأطراف المتنازعة في مالي الممثلة في الحكومة المركزية من جهة و تحالف الجماعات المسلحة في شمالي مالي من جهة أخرى ، من التوقيع على إتفاق السلم و المصالحة في مالي(Agreement for Peace and Reconciliation in Mali) والمنبثق عن مسار الجزائر (The AlgiersProcess)

جاء هذا التوقيع بعد جهود دبلوماسية كبيرة قامت بها الوساطة الجزائرية وبرعاية أممية و ضغوط دولية دفعت بالأطراف المتنازعة، إلى التوقيع على إتفاق السلام و المصالحة (Group,2020).

تعتبر هذه الإتفاقية من بين أهم الإتفاقيات التي أعطتها الأمم المتحدة إهتماما كبيرا من أجل تحقيق الأمن والإستقرار في مالي وفي منطقة الساحل بصفة عامة ، بسبب ما خلفته الأزمة المالية من انعكاسات أمنية خطيرة على الصعيد الإقليمي والدولي.

2.1 - الأطراف المشاركة في التوقيع على إتفاق السلم و الصالحة :

عندما اندلعت الأزمة في مالي وبلغت ذروتها سنة 2012 ، ظهرت العديد من المجموعات المسلحة التي كانت طرفا في النزاع مع الحكومة المركزية و تنوعت مطالبها من إستقلال تام عن مالي إلى إستقلال ذاتي إلى إقليم يتمتع بصلاحيات واسعة . وقد كشف تعدد وجود الجماعات المتمردة في شمالي مالي ، ضبابية وصعوبة في توحيد المطالب مع الحكومة المركزية و من بين تلك الجماعات التي تمثل التمرد في شمال مالي نجد :

مجلس حركات الأزواد Conseil des Mouvements de l'Azawad(CMA) :

يتألف هذا المجلس من مجموعة من حركات الأزواد المختلف(Nyirabibikali,2015) :

أ- الحركة الوطنية لتحرير الأزواد Le Mouvement National pour la Libération de l'Azawad(MNLA) .

ب- المجلس الأعلى لوحدة الأزواد Le Haut Conseil pour l'Unité de l'Azawad (HCUA)

ت- الحركة العربية للأزواد Le Mouvement Arabe de l'Azawad (MAA)

ث- تحالف سكان الأزواد La Coalition du Peuple de l'Azawad (CPA)

ج- تنسيق حركات وجبهات المقاومة الوطنية La Coordination des Movements et FrontsPatriotiques de Résistance (CMFPR)

ح- جماعة الدفاع عن النفس لطوارق إمغاد و حلفائها Le Groupe d'Autodéfense Touareg Imghad et Alliés (GATIA)

إن تعدد الجماعات المتنازعة في الشمال صعب من مهمة التفاوض مع الحكومة المركزية في الجنوب بسب تعدد مطالبها وعدم وجود قيادة واضحة تمثل جميع الحركات المتمردة. فهناك حركات تطالب بالإستقلال و تقرير المصير ، في حين هناك مجموعات أخرى تطالب بالبقاء في ظل دولة مالي الموحدة مع تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية لسكان الشمال و الحفاظ على خصوصياتهم الثقافية و الهوياتية.

تم التوقيع على إتفاق السلم و المصالحة المالية في مارس 2015 في الجزائر، وقد حظي الاتفاق "مسار جزائر" بدعم من قوى دولية فاعلة لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في الجزائر "فاعلا مهما" في تحقيق الأمن والإستقرار في منطقة الساحل كما حظي الإتفاق بدعم الإتحاد الأوروبي، فضلا عن قيام المنظمات

الإقليمية و الممثلة في الإتحاد الإفريقي والتي سارعت إلى دعم الجهود الجزائرية في التوصل إلى التوقيع على إتفاق السلام بين الأطراف المالية ، و على الصعيد الدولي أعلنت منظمة الأمم المتحدة عن سعادتها لتوصل الأطراف المالية المتنازعة للتوقيع على إتفاق المصالحة ،بعد عدة جولات من الحوار الشامل .

2.2 - جولات الحوار الشامل المالي قبل التوقيع على مسار الجزائر:

شهدت الأطراف المالية المتنازعة عدة جولات من الحوار الشامل ، قبل أن يتوج بالتوقيع على إتفاق السلم و المصالحة "مسار الجزائر" في 2015، فقد بدأت جلسات الحوار الشامل سنة 2014 أي بعد مرور سنة على اتفاق" وغادوغو" ، فقد طلبت الدبلوماسية الجزائرية من الأوساط المالية عدم إشراك الجماعات الإرهابية ولاسيما جماعة"أنصار الدين" في جلسات الحوار الشامل باعتبارها كانت من بين الجماعات التي قامت بالعملية الإرهابية ضد مركب إنتاج الغاز "بتغنتورين" في 2013 بولاية إيليزي.

الجولة الأولى من الحوار :

إنطلقت أولى جلسات الحوار الشامل بين الأطراف المالية في الجزائر من الفترة الممتدة 17إلى 24 جويلية من سنة 2014 ،و هذا نزولا عند رغبة السلطات الجزائرية بأن يكون الحوار لحل النزاع حوارا داخليا" مالي-مالي" دون تدخل أي طرف من الأطراف الإقليمية أو الدولية من أجل التوصل إلى حل نهائي يرضي جميع الأطراف المعنية بالنزاع، و كانت من بين أهم مخرجات هذه الجولة هو توقيع الحكومة المالية وستة من الحركات السياسية والفصائل العسكرية(**الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد ، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة ، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد ، المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد والحركة العربية للأزواد المنشقة)** في شمال مالي، على وثيقتين تعتبران خارطة طريق "وقف إطلاق النار" والتفاوض في إطار "مسار الجزائر" (أونلاين ،2014).

لقيت الجولة الأولى من الحوار الشامل صدى إيجابيا خاصة من طرف ممثل الأمم المتحدة " بَيرت كوندرز"**(Bert Koenders)** ورئيس البعثة الأممية لإستعاد الأمن و السلم في مالي "مينوسما"**(MINUSMA)** ،أين اعتبرها بداية حقيقية نحو تحقيق السلام في مالي ، في نفس السياق أعرب ممثل الإتحاد الإفريقي من أجل مالي و الساحل ،الرئيس البورندي السابق "بيير بويويا" **(Pierre Buyoya)**و الذي صرح على هامش مشاركته في محادثات الجولة الأولى من الحوار الشامل **"نعتقد أنها خطوة نحو بداية المفاوضات الشاملة بين الماليين أهنئ الحكومة الجزائرية على العمل المنجز للوصول إلى هذا المستوى"**(بنملوكة،2021،ص480).

الجولة الثانية من الحوار :

بدأت الجولة الثانية من جلسات الحوار الشامل الخمس ، يوم 1- سبتمبر -2014 وذلك بهدف البحث عن حل شامل للمشاكل التي تعاني منها المناطق الشمالية في مالي **(غاو ، تمبكتو و كيدال)** . وقد استؤنفت هذه المحادثات بوساطة جزائرية، وبحضور مراقبين من الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، بالإضافة إلى أعضاء في حكومة مالي، بمن فيهم وزير خارجيتها ، "عبد الله ديوب".كما شارك في هذا الحوار ممثلو ست حركات مسلحة

للقبائل العربية و الطوارق (حركة أزواد العربية ، التنسيق لأهالي أزواد (CPA) ، تنسيق الحركات وجبهات المقاومة الوطنية (CM-FPR) ، الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) ، المجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA) وحركة أزواد العربية) ؛ و قد اجتمعوا في وقت سابق في "بوركينافاسو" للتنسيق بينهم حول الملفات التي سيتم طرحها في الجولة الثانية من جلسات الحوار المالي-المالي في الجزائر(Algèrie,2014).

الجولة الثالثة من الحوار :

استؤنفت الجولة الثالثة من سلسلة جولات الحوار الشامل بين الأطراف المالية في الجزائر يوم 23-نوفمبر-2014 ، وقد شارك في هذا الإجتماع الجزائر لكونها المسؤولة عن الوساطة بين الأطراف المالية ، وزير خارجية مالي عبد الله ديوب، وممثلين عن الإتحاد الإفريقي ، وممثلين عن منظمة التعاون الإسلامي ، الإتحاد الإوروبي ، منظمة الإيكواس ، النيجر ، تشاد ، موريتانيا. بالإضافة إلى الحركات الستة المسلحة الناشطة في شمال مالي.

تمحور هذا الإجتماع ،حول التمسك بمخرجات الجلسات السابقة ،خاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار بين الجماعات السياسية و العسكرية من جهة و الحكومة المالية من جهة أخرى ، كما دعت الجزائر في هذا الإجتماع ،إلى ضرورة التسريع للوصول إلى إتفاق شامل ،و حل نهائي يرضي جميع الأطراف المتنازعة(Wafi,2014).

الجولة الرابعة من الحوار :

بدأت الجولة الرابعة من جلسات الحوار الشامل ، مابين 23-28 نوفمبر 2014 بالجزائر العاصمة (بن ملوكة،ص510)، في هذا الإجتماع تم تحديد نقاط أخرى للتفاوض عليها بين الأطراف المالية المتنازعة ؛ فبالرغم من إنتهاء أشغال الجولة الأولى بدون التوقيع على إتفاق ،غير أنه حسب وزير الخارجية الجزائري "رمطان العمامرة" الذي إعتبر أن هذا الإجتماع كان مفيدا لتوسيع الرؤى حول النقاط أخرى ، مما يسمح بالتوصل إلى إتفاق نهائي وشامل،لذلك طلبت أطراف الحوار تأجيل الإتفاق إلى شهر جانفي 2015 (Kontè,2015).

الجولة الخامسة من الحوار :

تعتبر هذه الجولة،آخر جولات الحوار الشامل، والتي توجت بالتوقيع على إتفاق السلم والمصالحة، بدأت هذه الجولة في 22-جانفي 2015 ، بمشاركة الرئيس الجديد"منجي حمدي" لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الاستقرار في مالي (المينوسما)، و كان هدف هذا الاجتماع هو ضرورة تنفيذ الوقف الفوري للعمليات المسلحة ضد القوات الأممية لحفظ السلام في شمال مالي .و بعد أخذ وردّ بين الأطراف المتنازعة،تمكنت الوساطة الجزائرية من إقناع طرفي النزاع- القوات الأمنية والعسكرية للحكومة المركزية من جهة وحركات الأزواد الستة من جهة أخرى- من التوقيع على إتفاق وقف القتال يوم 20-فيفري-2015(News Afrique, 2015).

وينص الإتفاق على إلغاء جميع مظاهر التسلح في المناطق الشمالية في مالي وتعهد الجماعات المسلحة بتسليم أسلحتها إلى القوات الحكومية.

توّجت الجولات الخمس للحوار الشامل الداخلي المالي–المالي ،و الذي بدأ من شهر جويلية 2014 إلى غاية شهر فيفيري 2015 ، بالتوقيع على إتفاق السلم و المصالحة في الفاتح من شهر مارس 2015.

2.3 - بنود إتفاق السلم و المصالحة في مالي (مسار الجزائر):

تضمن إتفاق السلم و المصالحة في المالي ،الموقع في الجزائر في الفاتح من شهر مارس من سنة 2015، العديد من البنود التي تلزم الأطراف الموقعة عليه لتنفيذه في سبيل تحقيق الأمن ، السلم و التنمية في مالي. يتكون الإتفاق من 7 أقسام ، 20 فصل و68 مادة، إضافة إلى أربع 4ملاحق؛أما القسم الأول من الإتفاقية فقد تناول مجموعة من التعهدات ،والالتزامات من طرف الأطراف الموقعة ،و المشاركين في الوساطة ،بتنفيذ محتوى الإتفاقية ،لتحقيق الإستدامة في الأمن(Nations,2015).

أ- ضرورة احترام السيادة الوطنية لدولة مالي ،وسلامة أراضيها من أي أعمال عسكرية . كما تتعهد الحكومة المالية باحترام الخصوصية الثقافية و التنوع الهوياتي في شمال مالي و العمل على ترقيتها و دمجها في الحياة العامة، و حوكمة التسيير من أجل تحقيق التوازن في التنمية بين مناطق مالي ، إحترام حقوق الإنسان ومكافحة كل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للقارات وشبكات تهريب المخدرات.طبقا لماجاء في المادة 01 من الإتفاقية.

ب- الدعوة إلى عقد مؤتمر شامل في المرحلة الإنتقالية؛ للوقوف على الأسباب الإجتماعية و السياسية للنزاع في مالي . حسب ما نصت عليه المادة 05.

ت- في المادة 08،أكدت على أهمية توزيع المناصب الإدارية بين الأقاليم بصفة عادلة ،و تهيئة الطرق والبنى التحتية ؛ وفق الأطر التشريعية.

ث- إنشاء لجنة متابعة لتنفيذ إتفاق السلم و المصالحة في مالي Committee to monitor (implementation of the Agreement for Peace and Reconciliation in Mali (، طبقا للمادة 57 ، التي أكدت على ضرورة تشكيل لجنة المتابعة لتنفيذ إتفاق الجزائر ، و تكون هناك إجتماعات دورية لهذه اللجنة في الجزائر لكونها رئيسة الوساطة الدولية في الملف المالي.

ج- تتكون لجنة المتابعة لتنفيذ إتفاق السلم و المصالحة في مالي حسب المادة 58 من الأطراف التالية :الحكومة المالية ، حركات الأزواد من الطوارق و العرب الستة الموقعة على الإتفاق ، الجزائر بصفتها رئيسة الوساطة الدولية ، (النيجر، تشاد ، بوركينافاسو ،موريتانيا) بحكمهم أعضاء في الوساطة الدولية ، الأمم المتحدة الممثلة في بعثة المينوسما، الإتحاد الأوروبي ، الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؛ وعند الإقتضاء مشاركة المؤسسات المالية الدولية في أعمال اللجنة.

ح- ترأس الجزائر طبقا للمادة 59 لجنة المتابعة و التنفيذ من طرف وتكون بوركينافاسو ، نيجر ،تشاد ،موريتانيا نائب الرئيس ؛ و يكون مقرها في العاصمة المالية "بماكو".

خ- إنشاء أربع لجان فرعية تغطي "المسائل السياسية والمؤسساتية"، "الدفاع والأمن" ؛ "المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الثقافية "، "والمصالحة والعدالة والمسائل الإنسانية".

بالرغم من سعي الجزائر، وتسخير كل إمكانياتها الدبلوماسية والإقتصادية في إنجاح التوقيع على إتفاق السلم و المصالحة في مالي؛غير أن هناك جملة من التحديات ، يمكن أن تعيق تنفيذ بنود الإتفاق ، وتعرقل مسار السلام و التنمية في مالي.

المحور الثالث

تحديات تنفيذ إتفاق السلم و المصالحة في مالي

لقيت الدبلوماسية الجزائرية إشادة كبيرة من قبل القوى الفاعلة في المجتمع الدولي ومن المنظمات الدولية (الأمم المتحدة)، والمنظمات الإقليمية (الإتحاد الإفريقي)، على مساهمتها الكبيرة ودورها الفعال في دفع الأطراف المتنازعة في مالي للتوقيع على إتفاق السلم والمصالحة (مسار الجزائر) في الفاتح من مارس 2015 ، غير أن تنفيذ ما تم التوصل إليه في الاتفاق ، يواجهه العديد من التحديات الداخلية و الخارجية.

1- <u>تحديات داخلية:</u>

- منذ التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015 ، والمجتمع في مالي سواء في الشمال أو في الجنوب ،ليست لديهم أدنى فكرة عن أهم البنود التي جاء بها الاتفاق ؛ففي استطلاع للرأي الذي أجري في مالي من قبل مركز "فريديرخ إيبرغ ستيفتانغ (Friedrich-Ebert-Stiftung) "،وجد أن أكثرمن 61% من سكان مالي ليس لهم أدنى معرفة حول إتفاق السلم و المصالحة ،بينما 19.1% بالكاد يعرفون بأن هناك إتفاقا أبرم بين المتمردين و الحكومة المالية(Group, 2020) .إن عدم معرفة غالبية الشعب المالي بهذا الإتفاق ،يشكل تحديا كبيرا في نجاح الاتفاق و تنفيذه على أرض الواقع ،باعتبار أن الشعب مكون أساسي للدولة بجانب الإقليم والسلطة.

- يمكن أن تكون إعادة بناء الثقة (Confidence Building) بين الأقاليم الشمالية في مالي لا سيما غاو، كيدال و تامبكتو ، مع الحكومة المركزية في الجنوب ، نوعامن التحدي الصعب ومن ثمة صعوبة تنفيذ الإتفاق ؛ فالعامل التاريخي لعب دورا كبيرا في هز الثقة بين المتمردين و الحكومة المركزية ، فمنذ إندلاع أول تمرد الذي كان في سنة 1963 ، وإلى غاية 2012 ، كانت أغلبها بسبب غياب الثقة وعدم إلتزام الحكومة المركزية بتنفيذ إلتزماتها تجاه قادة التمرد ، خاصة في مسألة تنمية المناطق الشمالية وإعطاء صلاحيات سياسية واسعة لإدارة الأقاليم الشمالية ،إذ أن أولى خطوات بناء الثقة ، هو نزع أسلحة الحركات المسلحة في شمال مالي وإعادة دمجهم في الجيش المالي، وتكوين جيش وطني يضم كل أطياف الشعب بمختلف عرقياته وإثنياته، دون إقصاء أو تهميش

- عدم رغبة بعض الأطراف النافذة في دوائر صناعة القرار في مالي ، في تنفيذ مخرجات إتفاق السلم و المصالحة المنبثق عن مسار الجزائر ، فقد أشار تقرير للأمم المتحدة سنة 2019، الذي يؤكد على أن رئيس هيئة الأركان الجيش المالي "الجنرال سنغاري" قام بنشر أعداد كبيرة من الجنود في المناطق الشمالية في مالي ، مما حولها إلى منطقة عسكرية و هو ما يعارض بنود الاتفاق الذي ينص على الإنتشار التدريجي لقوات الجيش المالي في الشمال؛كما أن ذات التقرير، أشار إلى أن بعض القيادات المنتمين لأجهزة الإستخبارات المالية و على رأسهم المدير العام لأمن الدولة ، الذي قام بمحاولة التدخل وخلق فتنة بين

أعضاء "تنسيقية حركات الأزواد" التي تضم العديد من الحركات الأزوادية التي وقعت على إتفاق السلم و المصالحة في مالي مع الحكومة المركزية. (يحي،2022)

- التحولات غير الدستورية (الإنقلابات العسكرية) التي شهدتها مالي ، تعتبر من بين أهم التحديات التي تعيق تنفيذ إتفاق السلم و المصالحة ، إذ شهدت مالي في عضون سنة واحدة إنقلابين عسكريين ، فالأول كان في 18 أوت 2020 ، عندما قام العقيد "أسيمي غويتا**"AssimiGoïta "** بانقلاب عسكري على الرئيس المالي "أبو بكر كيتا" ، وتم تعيين وزير الدفاع السابق "باه نداو **"Bah N'Daw"**رئيس المجلس الإنتقالي، بينما الإنقلاب الثاني كان في 25-05- 2021 على يد "أسيمي غويتا" ضد "باه نداو" مرة أخرى ، لينصب نفسه رئيسا لمجلس إنتقالي(Benahmed,2022)، مما أدى بالإتحاد الإفريقي و منظمة الإيكواس " **ECOWAS"**إلى فرض عقوبات إقتصادية على مالي ، هذا ما يؤدي إلى زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية ، ويؤثر على تنفيذ اتفاق المصالحة ، لأن أصحاب الانقلاب سيكونون مخيرين بين أولوية الحفاظ على السلطة أو أولوية تنفيذ اتفاق المصالحة .

- إستمرار التشابك بين نشاط الجريمة المنظمة العابرة للقارات مع نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل ، التي أصبحت تسمى بمعبر الموت، بسبب تزايد إنتشار التهديات الأمنية المختلفة فيها. كل هذه التحديات الأمنية تعيق من تنفيذ بنود اتفاق المصالحة .

- تعتبر مالي منطقة عبور لشبكات تهريب المخدرات نحو أوروبا ، إذ تشير بعض التقارير الأممية بأن هناك إرتباطا وثيقا بين شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود و نشاط الجماعات الإرهابية ، ففي سنة 2009 قامت شبكات تهريب المخدرات بتمرير حوالي 250 طن من المخدرات عبر منطقة الساحل ، ولضمان تمرير تلك الشحنات ، تضطر شبكات تهريب المخدرات ، بدفع إتوات تقدر بـ 10% من إجمالي مبلغ الشحنة لصالح الجماعات الإرهابية الناشطة في شمال مالي ، و هو ما يعتبر بذلك مصدرا مهما في تمويل نشاط الجماعات الإرهابية (فرانس 2013،24).كما أن الجماعات الإرهابية تحصل على أموال ضخمة من تجار الهجرة غير الشرعية ، الذين يقومون بتهريب البشر من مناطق جنوب الصحراء و غرب إفريقيا نحو أوروبا عبر مالي و النيجر.

- عجز الحكومة المالية في الحصول على التمويلات اللازمة لتحقيق مشاريع اقتصادية ، التي من شأنها أن تساهم في امتصاص البطالة و تحقيق تنمية محلية في مختلف الأقاليم المالية ، من بين أهم التحديات في إنجاح اتفاق المصالحة. فانعدام التنمية الاقتصادية وغياب المشاريع التنموية، يؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب ، وهو ما يسهل على الجماعات الإرهابية المتطرفة استقطاب هؤلاء الشباب للإنضمام إليها مقابل مبلغ مالية.

لا تقتصر التحديات التي تعيق تنفيذ إتفاق السلم المصالحة في مالي على تحديات داخلية ، وإنما هناك تحديات خارجية لها دور كبير في إعاقة تنفيذ مسار الجزائر المتعلق بالمصالحة المالية.

-2 تحديات خارجية:

إن من بين أهم التحديات الخارجية، التي ترهن نجاح إتفاق السلم والمصالحة في مالي ، والتي يمكننا تحصرها في النقاط التالية :

- التواجد العسكري الأجنبي في مالي وفي منطقة الساحل عموما،من بين أهم التحديات التي تعيق نجاح مسار المصالحة في مالي، فطالما رافعت الدبلوماسية الجزائرية في منابر الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، على رفضها القاطع لأي تدخل أجنبي في تسوية النزاعات،و هو يعتبر من المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية.

إن ما حدث في مالي سنة 2012 ، عندما قامت الحركات المتمردة الممثلة في جماعة الأزواد بالتمرد ضد الحكومة المالية و إعلان إنفصالها عن مالي (Ouled Ahmed Salem,2013)، ودعوة الجزائر الأطراف المالية المتنازعة لحل خلافاتها في إطار داخلي مالي-مالي دون التدخل الأجنبي، غير أن إعلان فرنسا عن بدء عملياتها العسكرية في شمال مالي في إطار قوات "سرفال ثم برخان و تكوبا" أدى إلى تزايد تدهور الأوضاع الأمنية في مالي و في المنطقة ككل، مما جعلها أرضا خصبة لتكاثر الجماعات الإرهابية.(مدوني،2020،ص127)

و كرد فعل على الانقلاب العسكري ضد الرئيس المالي "أبو بكر كيتا" ، قامت فرنسا بالإنسحاب من قوات برخان المكلفة بمواجهة الجماعات المتطرفة ، مما جعلت مالي تواجه مصيرها وحدها ضد الحركات الإرهابية ، كما قامت فرنسا بوقف المساعدات المالية لمالي ، مما جعل المجلس العسكري الإنتقالي في مالي بقيادة أسيمي غويتا بالتعاقد مع مجموعة "فاغنر" الروسية للقيام "بمهام أمنية" ، مما إعتبرته فرنسا ، تهديدا روسيا لنفوذها في "مستعمراتها. "

- زيادة على ذلك، تنافس القوى الدولية في مالي و في منطقة الساحل ككل ، قد يجعل من مالي ساحة لإدارة الصراع بين القوى الكبرى ، مما يهدد مسار الجزائر في تنفيذ إتفاق بنود السلم و المصالحة في مالي.

الخاتمة:

ساهمت الجزائر بشكل واضح في تسوية النزاع الداخلي في مالي، باعتباره واقعا ضمن المجال الحيوي لها، إضافة إلى أن أمن دولة مالي واستقرارها غير منفصل عن أمن واستقرار الجزائر ومنطقة الساحل بشكل عام .

ويمكن القول أن رغبة الجزائر في حل النزاع في مالي، اندرجت تحت مجوعة من الدوافع الجيوسياسية والأمنية، التي دفعت بصانع القرار الجزائري إلى اتخاذ خطوات ملموسة في سبيل الوصول إلى تسوية نهائية للنزاع هناك، وذلك عبر توظيف مختلف قدراتها الدبلوماسية والإقتصادية، والتي تتماشى مع مبادئها الراسخة في

سياستها الخارجية، لاسيما مبدأ الحلول السلمية في إطار حوار داخلي مالي- مالي ومبدأ عدم التدخل الأجنبي العسكري في حل الأزمات .

ويبدو أن توصّل الأطراف المالية إلى التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي، من شأنه أن يرسي دعائم المصالحة الشاملة بين مختلف أطياف الشعب المالي دون إقصاء أو تهميش، غير أن نجاح الإتفاق مرهون بتجاوز العديد من التحديات، لاسيما التحديات الأمنية واستمرار تواجد الجماعات المسلحة في مالي وارتفاع حصيلة عملياتها، كما أن التواجد الأجنبي في المنطقة، يشكّل عقبة أساسية لتنفيذ بنود الإتفاق ونجاح "مسار الجزائر."

من خلال هذه الدراسة ، تم التوصل إلى مجموعة من **النتائج** أهمها:

1- تأكيد صحة الفرضية التي تم صياغتها في مستهل الدراسة، حول أن الوصول للتوقيع على اتفاق سلام دائم وناجح مرتبط بقراءة وتشخيص دقيقين لأبرز التحديات الداخلية والخارجية، والتي تحتاج لمزيد من تظافر الجهود حتى يتم مواجهتها بالطريقة الأمثل .

2- ضعف الأداء السياسي للحكومات المتعاقبة على مالي (منذ الإستقلال وإلى غاية يومنا هذا)، وغياب الديمقراطية والآليات السلمية للتداول على السلطة، ساهم في هشاشة الدولة وأجهزتها الأمنية، وصاعد من أدوار حركات التمرد ضد الحكومة.

3- دعم القوى الكبرى وتأييدها للمقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي، ساهم في الضغط على الأطراف المالية المتنازعة للتوقيع على إتفاق الجزائر للسلم والمصالحة في مالي

4- استمرار التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل بالرغم من مغادرتها لمالي و تحويل مقر قوات برخان في النيجر، ساهم في تزايد الجماعات المسلحة، وزاد من تدهور الأوضاع الأمنية.

و كتوصيات نقترحها لضمان تطبيق بنود إتفاق السلم والمصالحة في المالي ، المنبثق عن مسار الجزائر:

1- القيام باجتماعات دورية للجنة المتابعة الخاصة بتنفيذ إتفاق السلم والمصالحة في مالي، من أجل تقييم مدى تنفيذ الأطراف الموقعة على بنود الإتفاق ،و تذليل الصعوبات .

2- ضرورة العودة للعمل بالدستور في مالي ، من خلال إجراء إنتخابات رئاسية ، من شأنها تحقيق الاستقرار المؤسساتي والبناء الاقتصادي.

3- منح مساعدات مالية في شكل قروض ،للحكومة المالية من أجل القيام بمشاريع تنموية خاصة في الأقاليم الشمالية لمالي ، وضرورة توجه الجزائر نحو القيام باستثمارات تجارية في مالي، حتى تحقق نوعا من التنمية وإمتصاص البطالة.

4- استمرار دعوة الجزائر إلى ضرورة طرد التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل ، على مستوى الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

5- مضاعفة الجهود الدولية في دعم مالي، من أجل مواجهة مختلف التحديات الأمنية والاقتصادية.

توثيق الهوامش والمراجع

I-اللغة العربية

أولا– توثيق الدوريات والملتقيات

بحث في مجلة محكمة

- بـــــن ملوكـــــة،خيراني/طيبي،عبســـــى (2021).دورالجزائرفيالتسويةالسلميةللنزاعالمسلحفيشـــــمال مالي.مجلةالدراساتالقانونية المقارنة،المجلد 7،العدد 2، ص. ص 480-489.
- خلفون،خليدة (2017). الأزمةالماليةومبادرة الإنفراج،مجلة الباحث،المجلد 9 ،العدد 1،ص.ص229-236.
- مدوني،علي(2020).التدخل العسكريالفرنسيفيمالي:الأسبابوالإنعكاسات.مجلةالحقوق و الحريات،المجلد 9،العدد 3.ص .ص127-143.

ثانيا– توثيق المذكراتو الأطروحات

- قارة، ليلى. (2011). الوساطةالجزائريةفيالنزاعالداخليفي مالي.الجزائر. مذكرة ماجستير.جامعةالجزائر03.

ثالثا– توثيق المواقع الالكترونية

- بورنان،يونس،7 تنظيمات إرهابية تنخر استقرار مالي...تدين بالولاء للقاعدة وداعش،تاريخ النشر:27-08-2020،على الموقع :https://bit.ly/3z6hDFh،تاريخ التصفح: 2022/08/02 على الساعة 10:30 صباحا.
- بورنان، يونس،10أسباب حركت الجزائر في مالي.. المأساة الليبية أولها،تاريخ النشر: 27-08-2020،علىالموقع :https://bit.ly/3z8uabf ،تاريخ التصفح: 2022/08/03 على الساعة 10:43 صباحا.
- فرانس 24، حربماليتعطلأهمطرقتهريبالكوكايينمندولالساحل الإفريقي، تاريخ النشر:10-03-2013، علىالموقع :https://bit.ly/3LOuYtD،تاريخ التصفح: 25-11-2022 على الساعة 10:29 صباحا.
- النهار أون لاين،إنطلاق الجولة الثانية من الحوار بين أطراف الازمة في مالي بالجزائر،تاريخالنشر:01-10-2014، على الموقعhttps://bit.ly/3K6kRz1 : ،تاريخ التصفح : 2022/10/25 على الساعة: 12:12 ظهرا.
- يحي،علي، الجزائر،تتخوف من دفن اتفاق المصالحة في مالي،تاريخ النشر:04-09- 2022، على الموقع : https://bit.ly/40fB3Dz،تاريخ التصفح : 18-11-2022 على الساعة: 12:12 ظهرا.

II-اللغة الإنجليزية

أولا – توثيق الدوريات والملتقيات

بحث في مجلة محكمة

- Rabasa, et al.,(2011). The Tuareg Insurgency in Mali, 2006–2009From Insurgency to Stability: Insights from Selected Case Studies, Vol. 2, pp.117-156

بحث في مؤتمر

- Bensassi, et al. Algeria–Mali Trade: The Normality of Informality, 21st Annual Conference ,Democracy And Economic Development. Tunisia. Gammarth, March 20-22, 2015.

ثانيا– توثيق المواقع الالكترونية

- Climate Diplomacy,Tuareg Rebellion in Mali 1990-1995,published on the website: https://climate-diplomacy.org/case-studies/tuareg-rebellion-mali-1990-1995 ,accessed in August 10th ,2022 at 10:40am.
- Chauzal, Grégory/ van Damme ,Thibault,“ The roots of Mali’s conflict,published in2015.on the website: : https://bit.ly/3zd7qH2, accessed in August 9th,2022 at 11:10am.
- International Crisis Group , Mali’s Algiers Peace Agreement, Five Years On: An Uneasy Calm, published in Jun 24th , 2020 on the website https://bit.ly/3LODTuT, accessed in September 18th ,2022 at 12:12pm
- Nyirabibikali, Guadence, Mali Peace Accord: Actors, issues and their representation , published in August 27th , 2015 on the website https://bit.ly/3JNfROe , accessed in September 18th ,2022 at 13:03pm
- Ouled Ahmed Salem ,Sidi Ahmed, The Crisis of North Mali and Possible Outcomes, published in January 16th, 2013, on the Website: https://bit.ly/3FS4tPX,accessed on November 27th,2022 at 09:52am.
- United Nations, Agreement For Peace And Reconciliation In Mali Resulting From The Algiers Process , download from website: https://bit.ly/3K8NV97, accessed in Octobre,31st 2022 at 09:57 am.

III-اللغة الفرنسية

أولا – توثيق الدوريات والملتقيات

بحث في مجلة محكمة

- Pierre Boilley,(2011). Géopolitique africaine et rébellions touarègues. Approches locales, approches globales (1960-2011).L’année du Maghreb, vol.7, pp.151-162

ثانيا– توثيق المواقع الالكترونية

- BBC News Afrique, Le Mali signe un cessez-le-feu, publiée le 20-02-2015 au site web https://bbc.in/3ZgnFxF, accédé le 30-10-2022 á 12:52 pm.
- Ben Ahmed, Lassaad, Mali : 5coups d'Etat depuis l’indépendance, publié le 12-01-2022, au site web : https://bit.ly/42IJsRO, accéder le 18-11-2022 á 14:15 Pm.
- Grégoire, Emmanuel, Islamistes et rebellesTouaregs maliens : alliances, rivalités et ruptures”, publiéle 2013, au site web: https://bit.ly/3FQKxNz,accéder le 23-12-2022 á 11:15am.
- Kontè,Demba, Suspension du 4e round du dialogue inter-malien d’Alger : Un nouveau rendez-vous est pris pour janvier 2015,publié le 28-11-2014 au site web : https://bit.ly/3Kb4bqe,accédé le 30-10-2022 á 10:41am.
- Radio Algérie, Alger : reprise de la seconde phase du dialogue inter-Malien, publié le 01-09-2014 au site web : https://bit.ly/3ZjChfZ,accédé le 30-10-2022 á 10 :12am.

- Wafi,Moncef,3ème round du dialogue inter-malien, à Alger : Gouvernement et opposition appelés à des concessions, publié le 22-11-2014 au site web : https://bit.ly/3nghNap, accédé le 30-10-2022 á 10:41am.

ملاحق:

الجدول (01): طول الحدود السياسية للجزائر مع دول الجوار الجغرافي

الدولة	طول حدودها مع الجزائر /كم
المغرب	1559 كم
مالي	1376 كم
ليبيا	982 كم
تونس	965 كم
النيجر	956 كم
موريتانيا	463 كم
الصحراء الغربية	42 كم
إجمالي طول الحدود الجزائر مع دول الجوار	6343 كم

جدول من إنجاز الباحث

المصدر:: https://www.countryfacts.com/algeria/geography/

الخريطة (01):تعدد فواعل أزمة شمال مالي مع الحدود الجزائرية

المصدر: https://studies.aljazeera.net/en/node/3501